



المصادر: موقع وزارة المالية (2021/9/10)

و موقع سكاي نيوز عربية (2021/9/25)

بتاريخ: 29 سبتمبر 2021 العدد: 647

أول تطبيق للضريبة على "البلوغرز" بمصر.. 4 حالات أمام النيابة



في أول تطبيق لإجراءات فرض الضرائب على الأنشطة الإلكترونية وصانعي المحتوى المعروفين بـ "اليوتيوبرز" و"البلوغرز"، أحالت السلطات المصرية 4 حالات إلى النيابة العامة بتهمة التهرب الضريبي من دفع مستحقات الدولة عن ما حققه من إيرادات عبر الإنترنت.

[رابط الخبر](#)

٢٠ يومًا.. ويبدأ التطبيق الإلزامي لمنظومة التسجيل المسبق للشحنات (ACI)



بدأ العد التنازلي للتطبيق الإلزامي لمنظومة التسجيل المسبق للشحنات «ACI»، الذي يتبقى عليه ٢٠ يومًا، حيث لن يتم السماح بدخول أي بضائع إلى الموانئ البحرية المصرية يتم شحنها من الخارج اعتبارًا من الأول من أكتوبر المقبل إلا من خلال نظام «ACI» .

[رابط الخبر](#)

الرأي

رغم اختلاف موضوع كل من القرارين أعلاه إلا أنه تربطهما عدة عوامل مشتركة على النحو التالي:

- 1- يعد القراران خطوتان في الاتجاه الصحيح من حيث المبدأ سواء كان بالنسبة للتسجيل المسبق للشحنات أو الإلزام الضريبي للأنشطة الرقمية بأنواعها، حيث يُطبق كلاً منهما بالفعل في البلاد المختلفة خاصة المتقدمة منها.
 - 2- كذلك، من المفترض أن يحقق كلاهما تحسن في أداء المنظومة، فبالنسبة للتسجيل المسبق للشحنات من المفترض أن يتحقق من خلاله تيسير إجراءات الإفراج الجمركي وتدقيق المتابعة والسيطرة على ممارسات الغش التجاري والتهريب.
 - أما بالنسبة للأنشطة الرقمية سواء كانت تجارة عبر الإنترنت أو غيرها (اليوتيوبرز أو البلوجرز)، فإخضاعها للضريبة يحقق عدالة ضريبية، حيث أنها أنشطة يتحقق من خلالها أرباح اقتصادية، وبالتالي لا بد أن تخضع للضريبة شأنها شأن غيرها من الأنشطة الاقتصادية.
 - 3- يتطلب كلا القرارين تسجيل للبيانات إلكترونياً عبر منصات رقمية حكومية سواء كان ذلك بالنسبة للمستوردين أو ممارسي الأنشطة الرقمية. ويعتمد هذا الشق المشترك في الأساس على جودة البنية الرقمية (سرعة الإنترنت، إتاحة الخدمة، جودة الخدمة، وغيرها).
 - 4- وأخيراً، أحد الأهداف الرئيسية للقرارين هو زيادة إيرادات الدولة وتحقيق هذه الزيادة بشكل منظم من خلال الاعتماد على المنظومة الرقمية.
- ولكن؛ الأهداف السامية للقرارات لا تتحقق إلا من خلال التنفيذ السليم للإجراءات التفصيلية وأي قصور في آلية التنفيذ لا يؤدي فقط إلى عدم تحقق الهدف ولكنه (تحديداً في حالة التحول الرقمي) قد يؤدي إلى إفقاد الثقة في المنظومة ككل، وتوجه الجميع إلى النشاط غير الرسمي أكثر من الوضع الحالي، وفي هذه النقطة تحديداً يركز الرأي على التفاصيل الآتية:

1- ملاحظات عامة تخص القرارين

- 1- بدايةً يتم التحول الرقمي (في توجهه الإصلاحي الحالي) بشكل جزئي، بمعنى أن التحول الرقمي يتحقق في بعض أجزاء المنظومة بينما تظل بقية المنظومة بدون تغيير مما يتسبب في تصادم فوري بين الأجزاء المختلفة للمنظومة والعاملين داخلها. وينطبق هذا على مصلحتي الجمارك والضرائب على حد السواء، فيعاني مجتمع الأعمال بالفعل على أرض الواقع من مشكلات مستمرة مع المصلحتين.
- 2- الإفصاح عن أي قرار قبل اكتمال الشكل القانوني والمؤسسي له وتعدد التصريحات يؤدي إلى حدوث بلبلة وعدم ثقة خصوصاً على وسائل التواصل الاجتماعي من شأنها حدوث توجه زائد نحو القطاع غير الرسمي تخوفاً مما هو غير معلوم.

2- فيما يخص التسجيل المسبق للشحنات:

- 1-2- من الهام أن نتذكر أن الهدف من المنظومة الرقمية الجديدة للتخليص الجمركي هو تيسير التجارة لتعزيز الصادرات ودعم النشاط الاقتصادي ومن ثم إذا أصبح التخليص الجمركي عقبة لن يتحقق هذا الهدف وسيكون هناك تأثير سلبي مباشر على وضع مصر التنافسي وقدرتها على الإنتاج والتجارة.
- 2-2- إن إطلاق مرحلة تجريبية للمنظومة بداية سليمة ولكن الأهم هو الاستفادة منها في علاج مشكلات المنظومة، وبالتحديد مشكلة بطء وانقطاع الشبكة الخاصة بالمنصة الرقمية لفترات طويلة وعدم استجابتها للبيانات المُدخلة والذي سيشكل مشكلة أكبر لاحقاً.
- 2-3- بما أن عدد محدود فقط من الشركات، نسبة إلى إجمالي الشركات المستوردة، قام بالتسجيل على المنظومة الرقمية الجديدة خلال الفترة التجريبية، فإن الكثافة المعتادة والضغط على الشبكة لم يتم اختباره بعد، وإنما سيظهر أثره بعد أيام قليلة (أول أكتوبر- التطبيق الإجباري).
- 2-4- من الهام الاستفادة من الفترة التجريبية في تقييم التجربة قبل تنفيذها بشكل إلزامي-ليس للتوقف عن التنفيذ أو تأجيله مرة أخرى وإنما لإجراء إصلاحات مطلوبة لتعظيم الاستفادة

منها خاصةً وأنه لا يوجد بدائل لها، فالتحول للتجارة البرية هروباً منه قد يزيد من التهرب الضريبي، كما أن الشحن الجوي مرتفع التكلفة.

2-5- كما أن هناك حاجة للتقييم مرة أخرى بعد التنفيذ الإلزامي بمدة زمنية كافية (على الأقل شهر)، ووفق مؤشرات أداء فنية محددة تقيس مدى كفاءة الخدمة مثل: المدة الزمنية لإنهاء التسجيل، إمكانية تصحيح البيانات المُدخلة، سرعة الحصول على الرقم التعريفي، إلخ.

2-6- وأخيراً، من الهام تقييم مدى كفاءة الاعتماد على منصة Cargo-x خصوصاً أن هناك شركات تتبّع أخرى، واختيار الحكومة لشركة بعينها يعد تدخلاً منها في العلاقة بين المستورد والمُصدّر.

3- فيما يخص الأنشطة والتجارة الإلكترونية:

1-3- تأتي الخطورة من أن إساءة التعامل مع الأنشطة الرقمية تحت مسمى تعظيم عائد الدولة تعد عواقبه وخيمة لأن اتساع هذا القطاع الناشئ شيء إيجابي ويساهم في التنمية الاقتصادية وتحقيق أرباحاً اقتصادية وتوفير فرص عمل ودخل لفئات عمرية كثيرة قد تكون غير قادرة على العمل بالشكل التقليدي وهو ما ينطبق بشكل كبير على المرأة، وبالتالي يجب التعامل مع النشاط الرقمي بحرص شديد وعدم انتهاج أسلوب بوليسي في متابعة الأنشطة على وسائل التواصل الاجتماعي وكأن كل من يعمل بها هارباً من العدالة.

3-2- أي تعامل تعسفي سيكون مشابه للتقديرات الجزافية التي كثيراً ما يعاني منها الممولون في المنظومة الضريبية الحالية، فالأنشطة التي تتحقق ضمن إطار شفاف، كفاء وسليم يتحقق معها بشكل تلقائي زيادة موارد الدولة.

3-3- بينما سمحت الحكومة بفترة تجريبية للتسجيل المسبق للشحنات، إلا أن الحديث حول الأنشطة الإلكترونية تم الإعلان عنه، بل وتنفيذه، قبل أن يكتمل قانون التجارة الإلكترونية، وكذلك تكرار التصريحات المختلفة من أكثر من جهة، مما أدى تلقائياً إلى وجود مناقشات ضخمة وتفسيرات عديدة ومناخ ضبابي عبر وسائل التواصل الاجتماعي يشجع على الانضمام للقطاع غير الرسمي مما يصعب مهمة الدولة وجهودها في تحويله إلى المسار الرسمي.

3-4- إن إصلاح المنظومة الضريبية ككل له أولوية قصوى، فهو الذي من شأنه تحقيق العدالة الضريبية. فالحديث عن التغيير في أي منظومة وبالأخص عند التعامل مع هذا القطاع الجديد الحساس (الأنشطة الرقمية) يجب أن يسبقه الإصلاح الكامل لمنظومة الضرائب وهو ما لم يتحقق بعد، ويعاني مجتمع الأعمال بالفعل على أرض الواقع من مشكلات مستمرة مع مصلحة الضرائب وهناك مناخ عام من عدم الثقة بسبب هذا النظام المؤسسي الخاص بالمصلحة وذلك بالرغم من جهود الوزارة.

3-5- وأخيراً، للتعامل مع الضرائب المطلوب تحصيلها من النشاط الرقمي، لا يكفي خلق وحدة إلكترونية خاصة بضرائب هذه الأنشطة، وإنما يتطلب الأمر تدريب للعاملين بها بشكل خاص ووجود الإطار القانوني الشفاف الذي يسمح بسلاسة التنفيذ، ومن المفيد الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا الصدد قبل البدء في التنفيذ لتفادي الأخطاء السابقة خاصة في ظل التغيير الجزئي للمنظومة كما سبق وأشرنا.

جدير بالذكر:

- أن الدكتور محمد معيط وزير المالية، كان قد أصدر قراراً وزارياً بالإجراءات التنفيذية للنظام الجمركي للتسجيل المسبق للشحنات «ACI»، الذي انطلق تجريبياً أول إبريل الماضي، وكان قد تقرر أن يتم تنفيذه إلزامياً في أول يوليو ٢٠٢١، وتم تأجيله إلى أول أكتوبر المقبل، ليشمل في المرحلة الأولى الموانئ البحرية، ثم يتم الانتقال إلى الموانئ الجوية والبرية، وذلك من خلال البوابة الإلكترونية (نافذة www.nafeza.gov.eg)، وذلك في إطار المشروع القومي لتحديث وميكنة منظومة الإدارة الجمركية الذي يُسهم في تبسيط الإجراءات، وتقليص زمن الإفراج الجمركي، وخفض أسعار السلع بالأسواق المحلية، وتحسين ترتيب مصر في ثلاثة مؤشرات دولية مهمة: التنافسية العالمية، وممارسة الأعمال، وبيئة الاقتصاد الكلي¹.
- سبق إعلان فرض ضريبة على مزاولي الأنشطة الرقمية من خلال عدة أخبار دون الإفصاح عن تفاصيل تطبيقها، وقد وجهت الضرائب خلال بعضها نصيحة لـ«البلوجرز»

¹<https://gate.ahram.org.eg/News/2570480.aspx>

و«اليوتيوبرز» لمنع تعرضهم للمساءلة القانونية، وشرحت مستجدات ضرائب التجارة الإلكترونية وأنشطة إيرادات «اليوتيوبرز» و«البلوجرز»، مناقشةً مزاوولي هذه الأنشطة بالتوجه لمأمورياتها للحصول على بطاقات ضريبية، حتى لا يتعرضون للمساءلة القانونية². وأعلنت مصلحة الضرائب المصرية، أن وزارة المالية تبذل كل ما لديها من جهد لتحقيق العدالة الضريبية من خلال حصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة، خاصة التعاملات التي تتم عبر المنصات الإلكترونية، وتحديد من يقوم بها، لضم الاقتصاد غير الرسمي للمنظومة الرسمية، ولإستيفاء حقوق الخزانة العامة للدولة³.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط. موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

2021 ECES (c) المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة

<https://www.almasryalyoum.com/news/details/2425127>²

<https://www.skynewsarabia.com/varieties/1466105-%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-%D9%84%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%B2-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1-4-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%94%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A9>³